مجلة الدراسات التاريخية العسكرية
Journal of Military Historical Studies ISSN:2676-2463
المجلد السادس / العدد: الثالث نوفمبر 2024
ص ص 65 - 87
تاريخ الاستلام:2024/09/28 ..تاريخ القبول: 2024/12/04.

الإمداد بالسلاح للثورة التحريرية الجزائرية عبر الحدود التونسية 1962-1954

Supplying arms to the Algerian Liberation Revolution across the Tunisian border 1954-1962

حورية ومان /جامعة بسكرة

(الجزائر)

Houria.ouamane@univ-biskra.dz

ملخص:

شـــهدت العلاقات الجزائرية التونســـية قبل اندلاع الكفاح المسلح في الجزائر تضامنا وتعاونا بين المقاومين التونسيين والمقاومين الأوائل للثورة التحريرية في الجهة الشـــرقية الذين ســـاندوا ودعموا المقاومة التونســـية، وفي المقابل حضـــيت الثورة التحريرية الجزائرية بدعم من إخوانهم التونســـيين خاصـــة في الجانب العســـكري الذي تجلت مظاهره في تقديم الســـلاح وتســـهيل عملية الإمداد به عبر الحدود التونســـية، زيادة على ذلك مشـــاركة العديد من المقاومين التونسيين في ميدان الكفاح.

كلمات مفتاحية: الدعم التونسي، الامداد بالسلاح، الثورة التحريرية الجزائرية، الحدود الجزائرية التونسية

Abstract:

Before the outbreak of the armed struggle in Algeria, Algerian-Tunisian relations witnessed solidarity and cooperation between Tunisian resistance fighters and the first resistance fighters of the liberation revolution in the eastern region, who supported and supported the Tunisian resistance. In return, the Algerian liberation revolution received support from their Tunisian brothers, especially in the military aspect, which was manifested by providing weapons and facilitating the supply process across the Tunisian borders, in addition to the participation of many Tunisian resistance fighters in the field of struggle.

Keywords: Tunisian Support, Arms Supply, Algerian Liberation Revolution, Algerian-Tunisian Border

المؤلف المرسل: ..... الإيميل: .....

. مقدمة:

شهدت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها صعوبات كثيرة، خاصة في جانبها العسكري مما جعل قادة جيش وجبهة التحرير الوطنين يبحثون عن الطرق والوسائل التي تساعدهم على استمرارية الكفاح المسلح خاصة في السنوات الأولى من عمر الثورة، كما أدركوا أن انعزال الثورة عن العالم الخارجي سيؤدي بها إلى الفشل، وهذا ما جعلهم يولون الاهتمام الكبير بالحدود الشرقية الجزائرية-التونسية، التي كانت المخرج والمتنفس للمجاهدين الجزائريين، الذين يتوجهون بقوافل السلاح من الحدود التونسية الغربية إلى الحدود الجزائرية الشرقية ثم إلى الولايات الداخلية. ونظرا لأهمية السلاح ودوره في استمرارية الكفاح المسلح عملت قيادة الثورة التحريرية على البحث عن مصادر لوجستيكية تكون قاعدة للإمداد بكل ما تحتاجه الثورة التحريرية في جانبها العسكري سواء كان ذلك داخل أرض الوطن أو خارجها. ومن هذا المنطلق اعتمدت الثورة الجزائرية على الدعم اللوجستيكي التونسي الذي عمل على تقديم التسهيلات والمساعدات المادية فيما يخص الإمداد بالسلاح، وتموين وتمويل الثورة التحريرية بالذخيرة والمال. ونظرا للأهمية هذا الموضوع، ارتأينا في هذا العنصر تسليط الضوء على دور الحدود لتونسية في الإمداد بالسلاح للثورة التحريرية الجزائرية، من خلال طرح التساؤل المحوري التالي:

كيف تمت عملية الإمداد بالسلاح للثورة التحريرية الجزائرية؟ وما هي الطرق والوسائل التي اعتمدت عليها في هذه المهمة؟

1.أهمية الحدود الشرقية الجزائرية التونسية في عملية التسليح

عانى قادة الثورة الأوائل من مسألة توفير السلاح منذ نشأة المنظمة الخاصة[1] التي لم تقتصر على البحث عن مصادره في الداخل[2] فحسب بل اهتمت كذلك بجلبه من الخارج خاصة من الدول المجاورة وذلك بإرسال مبعوثين مكلفين بشراء الأسلحة على الحدود الغربية، وعلى الحدود الشرقية لتجهيز الناحية الشرقية.[3] وقد ذكر محمد بوضياف أن المنظمة في بداية تأسيسها عام 1947-1948 قامت بشراء حوالي ثلاث مائة 300 سلاح إيطالي[4] من ليبيا[5] نظر للكميات الكبيرة من الأسلحة والتجهيزات الحربية الموجودة في أراضيها[6] وهي عبارة عن مخلفات[7] جيوش الاحتلال الألماني والايطالي[8] والتي تم تهريبها إلى تونس[9] ثم إلى الجزائر وقد ذكر يوسف مناصرية مستندا بوثائق وتقارير فرنسية أن الأسلحة التي دخلت إلى الجزائر كانت تأتي من مدينتي تونس وبنزرت.[10] وبعد انسحاب القوات المسلحة الايطالية والألمانية استولى البعض منها عليه الثوار التونسيين والبعض الأخر تم تهريبه[11] إلى الجزائر.[12]

أما عمليات تهريب السلاح كانت تتم في منطقة إقليم الجنوب القسنطيني المتاخم للحدود الشرقية الجزائرية التونسية، الممتد من الأوراس-النمامشة[13] شمالا حتى منطقة وادي سوف[14] جنوبا وذلك لقربها

من الحدود التونسية وتوفرها على مسالك وعرة لا يعرفها إلا أبناء المنطقة، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يقع على المثلث الحدودي بين الجزائر تونس وليبيا.[15] وهذا ما جعل المنظمة الخاصة تقوم بتخزين قوافل السلاح[16] التي تم تهريبها أو شرائها في منطقة وادي سوف في بادئ الأمر، ثم حولت المخزن سنة 1949 إلى مستودع في الأوراس[17] أين خبأت الأسلحة في براميل مملوءة بالزيت[18]. ومع تحضير للثورة التحريرية أمر مصطفى بن بولعيد بإخراجها وإصلاحها وخزنها في أماكن أخرى أمنة بمغارات في الجبال، لتوزيعها على المناطق الأولى والثانية والثالثة والرابعة.[19]

وحسب شهادة عبد القادر العمودي[20] أنه ذهب شخصيا إلى توزر[21] واتصل بقادة الحزب الدستوري التونسي للتحضير لعمليات تهريب السلاح من الأراضي التونسية إلى الجزائر حيث طلب منهم المساعدة لتسهيل دخول الأسلحة عبر مناطقهم الحدودية مقابل تقديم المساعدة لهم إذ توفر السلاح.[22] ومع بداية سنة 1954 أصبحت تونس سوق موازية للأسلحة والمصدر الأساسي لجلب وشراء السلاح[23] وقاعدة خلفية[24] من بين أهم القواعد الخلفية للثورة الجزائرية في جهتها الشرقية. وهذا ما أكده الأستاذ محمد تقية في كتابه "الثورة الجزائرية" حيث قال: "...**وكانت الأسلحة أكثر كمية في تونس ... وذلك لأسباب جغرافية**...".[25]

لقد اعتبرت المناطق الغربية التونسية خاصة القصرين[26] وقفصة[27] مصدرا مهما لتزويد الثورة الجزائرية بالسلاح.[28] وحسب شهادة عبد المجيد بوصبيع أن الجالية الجزائرية كانت تقوم بشراء الأسلحة من مدن الجنوب الغربي التونسي، مثل مدنين[29] وقابس[30] وتوزعها على الثوار الجزائريين بالإضافة إلى تبرع الكثير من الثوار التونسيين بسلاحهم لصالح الثورة الجزائرية اعترافا بالجميل مقابل مشاركة العديد من الجزائريين في الثورة التونسية.[31]

كما أدركت قيادة جيش وجبهة التحرير الوطني بداية اندلاع الثورة التحريرية مدى أهمية واستراتيجية الحدود الشرقية الجزائرية التونسية[32]. في الإمداد بالسلاح وذلك لقربها من الحدود التونسية، وكذلك لافتقارها لأدوات الحسم العسكري السريع لصالحها ونقص الإمكانيات والوسائل لتمديد عمر الثورة، وقد شكل هذا الوعي عاملا هاما في البحث عن استراتيجية جديدة تفتح المجال أمام الكفاح المسلح واستمراريته، فظهرت حينئذ أهمية المواقع الاستراتيجية التي تمثلت في المناطق الحدودية باعتبارها منافذ[33] ومصادر السلاح خاصة في الأشهر الأولى للثورة أين بدأ توسيع النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني[34].

إضافة إلى هذا تعد مناطق الحدود الشرقية الجزائرية، موقعا استراتيجيا لوجيستيكيا وهذا لانفتاحها على الدول العربية لاسيما تونس وليبيا.[35] كذلك لتنوع خصائصها الطبيعية والجغرافية حيث كان للناحية الشرقية الممتدة من خنشلة[36] شرقا إلى الحدود التونسية غربا دورا محوريا لاعتبارات جيواستراتيجية كونها متاخمة للحدود التونسية ولها امتداد واسع للأوراس شرقا عبر جبال النمامشة ومرتفعات تبسة المرتبطة

بناحية سوق أهراس[37] ومنفتحة جنوبا نحو ناحية وادي سوف.[38] كما اعتبرت الولاية الثانية المتاخمة للحدود التونسية مع منطقة عنابة[39] قالمة[40] على مشارف الأوراس معبرا مثاليا عمقه 120 كلم، وهو معبر مناسب لمرور الأسلحة والتجهيزات العسكرية وتحركات الجنود وكتائب الإيصال، من الحدود التونسية إلى المناطق الثانية والثالثة والرابعة.[41]

كما كان وضع مناطق الحدود الشرقية، أحسن من المناطق الداخلية، فيما يخص الإمداد بالسلاح وذلك بحكم قربها من الحدود التونسية، وقصر الطريق الذي تسلكه قوافلها نحو مصادر التموين.[42]

أما من ناحية تطبيق المخططات الفرنسية الإجرامية، كان وضعها أسوء من المناطق الداخلية. إضافة إلى هذا شكلت الحدود البحرية التونسية دورا هاما في الإمداد بالسلاح للثورة الجزائرية، واستنادا من محمد تقية أن السلاح الذي كان يأتي من تونس يصل عن طريق البر عبورا من ليبيا أو عن طريق البحر.[43] وقد ذكر محمد عباس في كتابه "الثورة الجزائرية" أنه وصلت بداية الثورة الجزائرية أول شحنة من الأسلحة عن طريق الحدود البحرية، والتي انطلقت من ميناء الإسكندرية تحت غطاء "الشركة الشرقية للملاحة والتجارة"، لتصل إلى ميناء زوارة "غرب طرابلس" الليبي في 8 ديسمبر 1954، ومن ثم تم نقلها إلى ميناء جرجيس التونسي "خليج قابس" لتأخذ طريقا إلى الحدود[44] الجزائرية الشرقية[45] وقد أكد هذا عبد المجيد بوزبيد[46] في كتابه الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، أنه قبل سنة 1956 كانت الأسلحة تعبر عن طريق البحر من الميناء الليبي الصغير في "لزوارة البحرية" إلى ميناء "جرجيس" في تونس، على متن قوارب صيد الأسماك وبمساعدة الصيادين تحت رقابة علي محساس، وكان يتولى مواصلة السير العقيد عمار بن عودة بالتعاون مع والي منطقة مدنين التونسية.[47] وقد أفادنا كذلك مراد صديقي[48] بمعلومات حول منافذ وطرق عبور السلاح من الواجهة البحرية إلى الحدود البرية الجزائرية الشرقية والتي كانت كما يلي:

1- مسرب جزيرة جربه[49] كانت تستعمل فيه مسرب زوارة في ليبيا الذي ينقل السلاح بواسطة الشاحنات عن طريق بن قردان ثم يمر عبر الأراضي التونسية في اتجاهين مختلفين:

– **الاتجاه الأول:** يستعمل لنقل الأسلحة وسائل مختلفة باتجاه سوق أهراس.

– **الاتجاه الثاني:** بواسطة الجمال عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب باتجاه ولاية الأوراس.

2- بعد استقلال تونس وليبيا أصبحت تنقل الأسلحة بواسطة الشاحنات الضخمة مباشرة من مصر عبر ليبيا وتونس، وهناك من كان يهرب الأسلحة بواسطة الجمال بعد أن أغلق ممر سوق أهراس.[50] وفي أغلب الأحيان كانت عملية تمرير السلاح تتم عبر اتجاهين وهم:

– **الاتجاه الأول:** الحدود البرية الليبية-التونسية بالقرب من بن قردان، جنين، طريق الرمال في الجنوب الغربي في مقاطعة غدامس.

– **الاتجاه الثاني:** عبر الحدود الساحلية التونسية عبر منطقة قليبية، عقودة، سوسة، منستير تيبلبولة، مهدية، وفي منطقة طبرقة وكذلك في الجنوب في زرسيس وجربة.[51]

تطورت عمليات الإمداد بالسلاح بداية سنة 1956 حيث تم إنزال شحنة من السلاح يوم 18-1-1956، من اليخت "Cood Hope" "قودهوب" الحظ السعيد[52] بميناء زوارة الليبية ثم تم نقلها إلى الحدود الشرقية لتأخذ طريقها إلى المنطقة الأولى وسوق أهراس لتلبية احتياجات الجبهة الشرقية.[53] وفي شهر مارس 1956 دخلت الجزائر[54] كميات وفيرة من السلاح عبر الحدود الليبية التونسية.

جدول يوضح كميات الأسلحة التي دخلت الجزائر عبر الحدود التونسية إلى الجهة الشرقية الأوراس وسوق أهراس.

العدد	65	10	30	216	60	2	6000
الصنف	بندقية 303 ر	رشاش فيكرز متوسط 303 ر	رشاش لانكستر	قنبلة يدوية	خزنه للانكستر	خزنه للفيكرز	طلقة 9 ملم

المصدر: فتحي الذيب، المصدر السابق، ص176.

وفي أكتوبر 1958 زادت وتيرة تهريب السلاح عبر الحدود الشرقية الجزائرية، من مصر إلى تونس وكان ذلك انطلاقا من مرسى مطروح إلى غار الدماء التونسية[55] ثم إلى الحدود الجزائرية، وكان يتم تغطية مسافة تفوق 3.000 كلم في المتوسط مرتين وفي الغالب ثلاث مرات في الشهر، أي في المجموع 12.000 كلم، تبعا للمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: مرسى مطروح "مصر" مساعد كابستو ليبيا.

المرحلة الثانية: مساعد جبل الأخضر ليبيا.

المرحلة الثالثة: الجبل الأخضر طرابلس بن جواد بوكماش.

المرحلة الرابعة: طرابلس القيروان[56] وأحيانا حتى الكاف[57] وغار الدماء تونس على الحدود الجزائرية.[58]

إضافة إلى هذا كانت الحدود التونسية عبارة عن مراكز للسلاح والذخيرة التي كانت تأتي من مصر وليبيا وبعض البلدان العربية والأجنبية، لدعم الثورة الجزائرية. ومن أهم هذه المراكز هي:

1- **مركز ملاق:** خاص بالتدريب العسكري وتخزين الأسلحة وتموين الجنود وجمع المساعدات التي يتحصل عليها جيش التحرير من الدول الشقيقة والصديقة.

2- **مركز قرن الحلفاية:** خاص بتدريب الإطارات.

3- **مركز وادي ميلز:** شرق غار الدماء وهو خاص بتخزين الأسلحة.

4- مركز حمام سيالة: خصص للتدريب العسكري وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني ثم حول سنة 1958 إلى مركز لراحة الوحدات المهيأة للدخول إلى الولايات الداخلية.[59] وللتوضيح أكثر أدرجنا جدولين ببينين نوع وكمية الأسلحة والذخيرة التي كانت متمركزة في تونس ما بين سنتي 1957-1960.

جدول يبين السلاح الثقيل الذي وصل إلى جيش التحرير الوطني المتمركز بتونس بين 1957-12-20/ 1958-11-15.

البلد الأصلي	بلد العبور	الكمية	تاريخ الانطلاقة ومكانه
مصر	ليبيا	196بنية رشاشة (F.M)	8 ديسمبر 1957 من طرابلس
مصر	ليبيا	18مورتي 81 مم	18 ديسمبر من طرابلس
مصر	ليبيا	60 مدفع رشاش نوع(WICKERS)	نحو 20 ديسمبر 1957 من طرابلس

المصدر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، القرص المضغوط، تاريخ الجزائر 1830-1962، المرجع السابق.

جدول يبين سلاح الفيلق على الحدود الجزائرية التونسية المحدد له حتى شهر جوان 1960.

نوع السلاح	مدفع 57	مورتي81 مم	مورتي60 مم	مورت54 مم	مدفع رشاش12.7	رشاش (M.G)	رشاش(P.M)
عدده	2	2	8	9	2	12	500

المصدر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، القرص المضغوط، تاريخ الجزائر 1830-1962، المرجع السابق.

2. تسهيلات الحكومة التونسية لتمرير السلاح إلى الحدود الجزائرية

ذكرت بعض المصادر أن الدعم العسكري للحكومة التونسية اقتصر على فتح حدود تونس للثورة الجزائرية بما في ذلك توفير مراكز لتجميع الأسلحة. كما أنها كانت تأخذ مقابل هذا 10% من الأسلحة المهربة عبر حدودها.[60] إضافة إلى هذا كانت السلطات التونسية تشكل عائقا يعترض سبيل المكلفين بنقل السلاح إلى داخل الجزائر بفرضها شروط تعجيزية واتخاذها إجراءات سياسة وعسكرية ضد جبهة وجيش التحرير

بحجة فرض السيادة الوطنية ورفض وجود سلطة غريبة في حدود دولة ذات سيادة.[61] ويمكن أن نرجع سبب السياسة الضاغطة التي انتهجتها الحكومة التونسية اتجاه الثورة التحريرية إلى ما ذكره الأستاذ علية الصغير وهو أن الدولة التونسية منذ اتفاقيات الاستقلال الداخلي وهي تتحرك ضمن إكراهات وضغوطات عدة، حيث كانت حرية حكومة بورقيبة مقيدة رغم إمضائها لبرتوكول الاستقلال في 20- جوان- 1956 وذلك لعدة أسباب يمكن ذكرها كالأتي:

1- تواجد ستة وخمسون 56 ألف جندي فرنسي بها حتى جلاء 15 أكتوبر 1963.

2- مراقبة السلطات الفرنسية للحدود التونسية حتى اتفاق 16 أكتوبر 1956.

3- تبعية الاقتصاد التونسي للإعانات التي تقدمها لها فرنسا.

4- خطر الانقسام يهدد الدولة بسبب ظهور المعارضة اليوسفية.

5- فرض قانون حق التتبع في أوت 1957.

6- مشروع ملو Mollot في ماي 1958 هدفه إعادة احتلال تونس وتوسيع دائرة الحرب لها وتدمير المقاومة الجزائرية على أرضها وخنق تمويلها بالسلاح.

7- رغبة الحكومة التونسية في تعزيز استقلالها وتكريس سيادتها وذلك بالعمل على بسط نفوذها على كامل ترابها والتحكم في مجالها الذي كانت تخترقه القوات الفرنسية، بحجة تتبع المتمردين من الجزائريين. ويمكن القول إن هذه الأسباب خلقت بعض التوتر في العلاقات بين جيش وجبهة التحرير الوطنين الجزائريين والحكومة التونسية. التي أحدثت تناقض في سياستها اتجاه دعمها للثورة التحريرية، وخاصة أن هذه الأخيرة كانت تترقب من حكومة الاستقلال التونسية دعما ومؤازة كبيرة. إلا أنه بعد تخطي تونس مرحلة الصراع اليوسفي البورقيبي 1955-1956 واستعادة نظام بورقيبة تدريجيا لسلطته وسيطرته على الأوضاع، تجددت الاتصالات بين قادة الثورة الجزائرية والقادة التونسيين لتنسيق الدعم للثورة التحريرية الجزائرية.[62] حيث كلف الرئيس الحبيب بورقيبة: أحمد التليلي[63] وعبد الله فرحات والطيب المهيري[64] بمتابعة ملف القضية الجزائرية وخاصة مسألة إيصال السلاح القادم من المشرق العربي إلى الثوار الجزائريين[65] وفي هذا السياق ذكر عبد الجليل المهيري أن أحمد تليلي كلف في ماي 1955 من طرف الديوان السياسي بالقيام بتنظيم الجزائريين المتواجدين في المناطق الغربية على الحدود التونسية، وبدوره كلف علي حتيرة وشوية محجوب بن علي، ويذكر أن قيادة الحزب وأعضائه المتواجدين بالمنطقة تمكنوا من تأمين سلاح الثوار الجزائريين المتواجدين على الحدود، لكي لا تقع حوادث خطيرة.[66]

واستنادا بشهادة بشير بالقاضي[67] أنه جرت مفاوضات بين بورقيبة وبن بلة حيث يقول في هذا الموضوع **"حدثت مفاوضات بيننا وبين بورقيبة، لان المفاوضات أجرت بيننا لإعادة ترتيب الأوضاع.**

والذي أجرى هذه المفاوضات هو الأخ بن بلة...".[68] وكان هذا بعد تسليم الطاهر الأسود السلاح أما هدفها كان من أجل ترتيب الأوضاع بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية، ويذكر بشير القاضي أن أحمد بن بلة سافر خفية من روما إلى تونس للقاء بورقيبة والتفاوض معه، وكانت من بين شروط هذه المفاوضات التي دامت أربعة وعشرون ساعة هو أن تتعهد الحكومة التونسية بإعطاء الأمان لجماعة صالح بن يوسف ولهم الحرية في تسليم سلاحهم للحكومة التونسية أو الاستمرار في الكفاح المسلح إلى جانب الثورة الجزائرية.[69]

كما صرح الرئيس التونسي بورقيبة لجريدة Le figaro في نهاية شهر أفريل 1956 أن تونس تدعم الثورة الجزائرية ولا يمانع في انضمام متطوعين تونسيين في صفوفها حيث جاء في هذا التصريح ما يلي: " **نحن لا نستطيع ألا نساعد إخواننا الجزائريين ...، لكن طلب متطوعين تونسيين للمحاربة في الجزائر، باسم التضامن العربي كما حدث أثناء الحرب على فلسطين، لا أستطيع أن أمانعه**".[70] واستنادا بشهادة أحمد توفيق المدني[71] أن قيادة الثورة التحريرية قامت باجتماع[72] في القاهرة في يوم 27 أفريل 1956، قررت من خلاله ربط علاقات مع الحكومة التونسية التي كان يترأسها الحبيب بورقيبة، من أجل تسهيل دخول السلاح الجزائري إلى تونس رسميا والسماح كذلك للمجاهدين الجزائريين بتهريبه إلى مواقع معينة على الحدود الجزائرية-التونسية. وقد تم تأكيد ما أقرته اللجنة الفرعية للأسلحة المؤلفة من أحمد توفيق المدني والأمين دباغين[73] فيما يتعلق بالقضايا التالية:

1- العمل على ربط علاقات مع الحكومة التونسية برئاسة بورقيبة للسماح بدخول السلاح الجزائري إلى تونس رسميا، وأن يسير به الجزائريون إلى نقط معينة على الحدود الجزائرية.

2- تتكفل اللجنة باستئجار سفينة صالحة من ناحية من أزمير أو تركيا لنقل الأسلحة التي وضعتها سوريا تحت تصرف الثورة، على نقطة معينة تتفق عليها مع هيئة الوفد.

3- السعي لدى مصطفى بن حليم[74] رئيس حكومة ليبيا من أجل وضع تحت تصرف اللجنة مطار أو مطارين على الحدود الجزائرية من جهة الجنوب قصد تهريب السلاح إلى الخارج بطريقة لا يدركها العدو.

وبتاريخ 29 ماي 1956 عقد اجتماع جمع أعضاء من الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد وأعضاء من مكتب التنسيق لجبهة التحرير الوطني، حضره كل من عبد الله بلهوشات[75] ممثلا عن جبهة التحرير الوطني والطيب مهيري وزير الداخلية التونسي ممثلا عن تونس تمحور هذا الاجتماع حول التخطيط لعملية إنزال السلاح على السواحل التونسية وتوجيهه إلى الحدود ثم تمريره إلى الجزائر.[76] وخلال المناقشات اختير شاطئ تيبلبولة نظرا لموقعه الاستراتيجي إضافة إلى وجود على حوافه مزارع التي يمكن استغلالها لتخزين السلاح.[77]

وتأكيدا لهذه المعلومات صدر تقرير عن القوات الفرنسية يوم 6 جوان 1956 ورد فيه: أن الطيب مهيري ممثل الوزارة الخارجية التونسية أمضى اتفاق مع عبد الله بلهوشات ممثل جبهة التحرير الوطني يوم 29-30 ماي 1956 بموجبه تم تحديد الخطوات اللازمة لإنزال السلاح على السواحل التونسية، ومن ثم تهريبه على الحدود الجزائرية الشرقية.[78] وفي يوم 21 جويلية 1956 أكدت السلطات الفرنسية أن الدعم التونسي أصبح يشكل خطرا كبيرا خاصة في تبسة.[79]

وفي 30 جويلية 1956 صدر تقرير آخر عن القائد الأعلى للفصائل في تونس– قيادة الأركان المكتب الثالث حول تهريب السلاح على الحدود الجزائرية التونسية حيث ذكر التقرير أن العديد من المعلومات تفيد الاعتقاد أن هناك بعض القوات المسلحة بحوزة الحكومة التونسية المخزن تستخدم مركباتها لنقل الأسلحة للثوار الجزائريين، هذه الأسلحة ستنقل وتحول في منطقة الحدود الجزائرية التونسية.

أكد نفس المصدر أن على السلطات الفرنسية منع هذا النوع من التهريب وفي هذا الخضم وجب:

1- كل تحرك مشبوه لمركبات تابعة للمخزن يجب أن يعلم عنه للقطاع التابع له.

2- يجب اعتراض أي تحرك فورا بالقرب من الحدود ومسك المهربين في حالة تلبس.

3- أي تحرك لمركبات مشبوهة يجب أن يعلم به قادة القطاعات العسكرية في الحدود ويجب توجيه تقرير لقائد القطاع في سوسة.[80]

وفي 23 أوت 1956 ورد تقرير آخر حول تهريب السلطات التونسية للسلاح والعمال نحو الجزائر حيث ورد في التقرير أن تهريب الأسلحة والعمال لفائدة الثوار الجزائريين ازداد منذ بداية الشهر ووجب الضغط على السلطات التونسية لوقف ذلك.

زيادة على ذلك قامت السلطات العسكرية الفرنسية بجمع الكثير من المجندين المسلحين والكثير من الأسلحة في العديد من النقاط في التراب التونسي التي توجهت نحو الحدود بوسائل نقل مختلفة وكانت تتم أحيانا عن طريق الجيش التونسي المخزن. وقد أكدت القيادة العسكرية الفرنسية أن اكتشاف هذه العناصر من التهريب وتتبع هذه القوافل واعتراضها هي المهمة الدائمة لكل القطاعات العسكرية الفرنسية. ولتنفيذ ذلك يجب تفتيش كل مركبة مشبوهة ممنوع قانونيا على التراب التونسي. وإيقاف هذه العمليات في الحال على الحدود الجزائرية وإيقاف المشرفين عليها وهم في حالة تلبس، أما عن مناطق تتبع هذه العناصر تكون في شرق طبرقة، سوق الأربعاء، الكاف، القلعة، الجرداء القصرين، تلابت.[81]

وحسب التقرير الذي صدر يوم 6جانفي 1957 عن السلطات الاستعمارية الفرنسية الذي ذكر فيه أن أحداث الشهرين الماضيين في الفترة الممتدة ما بين 25 نوفمبر إلى غاية 31 ديسمبر تؤكد سعي الحكومة التونسية لضمان نجاح الثورة الجزائرية بكل الوسائل، كما أكد نفس المصدر أن الجزائريين تلقوا دعما

كبيرا خلال شهر ديسمبر حيث وصلت كميات كبيرة من المؤن والأسلحة، كما تم تسهيل التواصل بين مسؤولي جبهة التحرير في تونس والسلطات التونسية، وبهذه الطريقة استطاع رجال جبهة التحرير الوطني المكلفين بالتموين على الحصول على بطاقة تعريف تونسية، إضافة إلى هذا وردت معلومات تؤكد أنه طوال شهر ديسمبر تم نقل أسلحة نحو الجزائر عن طريق منطقة الشمال بلغ عددها 500 قطعة، كما تضاعف عدد الأسلحة الأوتوماتيكية والجماعية.[82]

زيادة على ذلك ورد في نفس التقرير أن السلطات الفرنسية قامت يوم 29 نوفمبر بحجز كميات كبيرة من الأسلحة آتت من تلابت قدرت بـ: رشاشين، 28 مسدس من نوع PM 8 بنادق صيد، ومجموعة من الذخيرة وأكد أن العدد المتزايد للأسلحة والذخائر المذكورة في هذه الوثيقة يدل على أهمية الدعم التونسي.

كما قامت بكشف عن مسار تهريب قوافل السلاح حيث ذكرت أنها انطلقت من صفاقس باتجاه سبيطلة ثم باتجاه القصرين وتلابيت وقافلة أخرى أخذت طريق بوشبكة، وذكرت أن النقل من صفاقس إلى سبيطلة كان مضمونا وكان يتم بشكل مرئي أمام الحرس الوطني التونسي. كما وفرت السلطات التونسية مركبات خاصة لنقل الأسلحة.[83]

أما تونس العاصمة فقد شهدت نشاطا كبيرا لعناصر جبهة التحرير الوطني وقد أكدت الاستخبارات الفرنسية عن وصول لجنة التنسيق والتنفيذ لتونس، وقد أشار التقرير أن فرق جبهة التحرير الوطني مقسمة في تونس إلى الفرق 2 و3 في النقاط الأساسية للمدينة، كلفت بالمهام الاستخباراتية والمراقبة.[84]

وفي أواخر شهر ديسمبر شهدت تونس زيادة في عدد الجماعات الجزائرية، وقد رجحت السلطات الفرنسية هذه الزيادة إلى رغبة هذه الجماعات في أخذ قسط من الراحة ثم العودة للجزائر بدافع أعلى للقتال، وتجهيز نفسها لضربة قوية على الحدود الشرقية الجزائرية، وقد قسمت السلطات الفرنسية هذه الجماعات إلى ثلاثة عناصر وهي:

1- **الجماعات الدائمة:** تمتلك قواعد في تونس وتنفذ غارات في الجزائر.

2- **الجماعات نصف دائمة:** التي تنتقل بين مراكز الراحة في تونس ومناطق العمليات في الجزائر مثل فرحي ساعي في منطقة القصرين.

3- **العناصر المعزولة:** وهي الفرق الصغيرة التي تأتي من أماكن بعيدة في الجزائر للراحة في تونس.

أكد المصدر نفسه أن أعداد أعضاء جبهة التحرير الوطني تقلص عددهم في الجبال والمشاتي وعلى الحدود، وفي نفس الوقت زادت أعدادهم في المدن مثل الكاف وسوق الأربعاء.[85]

ولتسهيل عملية تمرير السلاح قام كل من أحمد توفيق المدني والدكتور الأمين دباغين بإعادة الاتصال بالصادق المقدم والأستاذ المنجي سليم من أجل التأكيد على قرار السماح بمرور السلاح من البلاد التونسية

بكل حرية إلى مراكز التسرب في الحدود الشرقية الجزائرية، وقد نتج عن هذا الاتصال اقتناع الوطنين التونسيين بهذه الفكرة، ووعدوا الوفد الجزائري بمحاولة إقناع الحكومة التونسية وانتهى هذا الاجتماع بالاتفاق على معاودة الاتصال من جديد بمدينة طرابلس، لعقد الاتفاق النهائي في موعد تحدده السفارة التونسية.[86]

وفي 22 جانفي 1957 اجتمع الوفدين التونسي والجزائري[87] في ليبيا من أجل المصادقة على هذا الاتفاق والإمضاء عليه، أما محتوى الاتفاق فقد تضمن خمسة مبادئ أساسية وهي:

1. الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعينه الجبهة لتسلمها.
2. تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة، مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.
3. تتعهد الهيئة المشتركة بأنه لن يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.
4. لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارج عنهما.
5. المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية، تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي، وعضو أخر تعينه جبهة التحرير الوطني.[88]

وفي هذا السياق أكد تقرير آخر صدر يوم 4 فيفري1957 أن السلطات التونسية وفرت مراكز تدريب للثوار الجزائريين في تونس العاصمة، والمناطق الحدودية الغربية التونسية وهي الكاف، سوق الأربعاء، تالة تاجورين وقد استعملت جبهة التحرير الوطني تسعة وخمسون 59 موقعا كمقرات سياسية وأخرى عسكرية يتمركز فيها الثوار الجزائريين.[89] وحسب التقرير الفرنسي الذي صدر يوم 4 مارس 1957 أكد وصول قافلة من بن قردان يوم 2مارس 1957 متكونة من 10 جمال إلى منطقة الرديف حاملة كميات كبيرة من السلاح، لنقلها إلى الثوار الجزائريين بالحدود الشرقية الجزائرية.[90]

ومن أهم مظاهر الدعم التونسي اللوجستيكي للثورة الجزائرية تمثل في مجموعة التسهيلات التي قدمتها السلطات الأمنية والعسكرية التونسية لقادة الثورة، وقد تجسدت هذه التسهيلات فيما يلي:

1- وضع بعض ثكنات الحرس الوطني التونسي ومكاتب بعض (الفدراليات التونسية) تحت إمرة جبهة التحرير الوطني مثل ثكنة المقطر بسوق الأربعاء.[91]

2- الموانئ والمطارات التونسية في خدمة الثورة كمينائي تونس العاصمة، وميناء وسوسة.

3- سمحت الحكومة التونسية لجبهة التحرير الوطني بإنشاء معسكرات قريبة من وحدات جيش التحرير الوطني وكان هدفها تنسيق العمل بين الهيئتين، ومن أهم هذه المعسكرات القيادية هي:غار الدماء، الكاف، فريانة تالة عين دراهم، سوق العربة، ردايف، تيبر سوق تاجورين، ساقية سيدي يوسف، قفصة، قصرين، قابس.[92]

4- تسهيل عملية مرور السلاح القادم من بلدان المشرق العربي عبر الأراضي التونسية ونقلها إلى الحدود الجزائرية، واستنادا بشهادة عمار بن عودة أن الحكومة التونسية ساهمت بشكل كبير في دعم الثورة الجزائرية بالنسبة لعملية تمرير السلاح، و يذكر في هذا الصدد أنه في إحدى عمليات تمرير السلاح تعطلت أحد القوافل الآتية من الحدود الليبية بقيادة سالم شلبك[93] "وهي مثقلة ب5.5 أطنان من الأسلحة، ولم يكن قرب الثكنة ليسمح بإعادة شحن الأسلحة في شاحنة ثانية، دون انتباه الوحدة الفرنسية المرابطة هناك[94] " حيث ذكر في شهادته مايلي:" ومن الأحداث الطريفة التي يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر، أننا كنا ذات يوم في شاحنة مملوءة بالأسلحة قادمة من بني غازي ووثائق الحمولة مدون عليها شاحنة مملوءة بالكاكاو حتى لا ينتبه إليها الجيش الفرنسي الذي كان لا يزال موجودا في تون "[95] وهنا اتصل بن عودة بوالي مدنين التونسية وطلب منه مناورة قائد الثكنة العسكرية الفرنسية "ودعوته بملازمة الوحدة مكانها بدعوى وجود عناصر يوسفية بالناحية، تتحرش بها في محاولة خلق اصطدامات بين القوات التونسية والفرنسية"[96]

وفي هذا السياق قال بن عودة في شهادته ما يلي: " **فطلبنا من والي مدنين محمد الأمين أن يدخل هذه الشاحنة داخل الثكنة العسكرية التونسية، فاتصل بقائد الجيش الفرنسي وطلب منه منع جنوده من التجول في المدينة حتى لا يصطدموا بجنود الصالح بن يوسف الذي كان في صراع مع بورقيبة**".[97] زيادة على ذلك لبت الحكومة التونسية الطلب الذي قدمه عمار بن عودة لوالي مدنين لكي يقنع الحكومة التونسية لحل مسألة جلاء القوات الفرنسية عن منطقة بشوشة ومنطقة بن قردان.[98]

5- قيام الشاحنات العسكرية ووسائل النقل العسكري التونسي في الفترة الواقعة بين شهري ماي وديسمبر من سنة 1956 بمهمة نقل العتاد القادم من مصر عبر طرابلس من مدينة مدنين إلى الأماكن المخصصة لها في تونس.

6- كان السلاح القادم من المشرق العربي يخزن في ثكنة الحرس الوطني قبل نقله إلى المراكز العسكرية الحدودية على مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: بواسطة شاحنات الحرس الوطني التونسي.

المرحلة الثانية: بواسطة شاحنات[99] الجيش التونسي[100].

7- لم تقم الحكومة التونسية من سنة 1960الى سنة 1962 باحتجاز أي قافلة سلاح مرت على الحدود التونسية، كما قامت بإهداء جيش التحرير الوطني خمس شاحنات عسكرية من أجل تسهيل عملية تموينه وسمحت لوحداته بالمرور عبر قفصة الشيء الذي كان مرفوضا[101] بسبب مرور أنبوب إيجلي عبر هذه المنطقة[102].

8- سمحت الحكومة التونسية لمناضلي الحزب الدستوري التونسي بالالتحاق بالثورة الجزائرية، كما فتحت لهم عدة مكاتب لتجنيدهم واستقبال المحاربين المتطوعين الذين كانوا في أغلب الأحيان غير مسلحين في الشمال الغربي من البلاد في كل من سوق العربة، عين الدراهم، غار الدماء والساحل. وكان المتطوعون يوفرون السلاح ووسائل نقله ويوجهونها إلى مركز التجمع التي كانت في كل من الكاف، جبل سلوم، سوق العربة، غار الدماء[103].

9- بلغ عدد جيش التحرير الوطني بالتراب التونسي حوالي خمسة عشر 15000 ألف جندي. وضعت تحت تصرفه كل المصالح: العسكرية، الهندسة، الأمن العسكري الإشارة، مركز الترانزيت والتدريب مرآب السيارات المفوضية السياسية." **وكان جيش التحرير الوطني يضم عند الحدود التونسية 23 فيلق bataillon وخمس كتائب مساندة، بتسليح ثقيل ومدافع غير مرتدة وأربعة أفواج مدفعية هاون 106 مستقلة".**[104]

10- في فيفري 1960 إلى ماي 1960 قامت الحكومة التونسية بتسهيل عبور قوافل السلاح كما سهلت عبور جيش التحرير الوطني عن طريق الجنوب، وفي 19 ديسمبر 1960 وقعت مع الحكومة المؤقتة اتفاقية تنص على: **"أن كل سلعة آو تجهيز يخصان الحكومة المؤقتة وجيش التحرير الوطني أو الهلال الأحمر الجزائري معفيان من الرسوم الجمركية".**[105] وفي هذا السياق صرح الجنرال الفرنسي صلان "Salan" في مذكراته: **" لو لم تكن للثورة الجزائرية إمكانية التسليح والتدريب في تونس لانهارت، إن بورقيبة لا يكتفي بمساندتها بل يشجعها ويدفعها".**[106]

أشارت الكثير من التقارير الفرنسية الصادرة عن هيئة الأركان الفرنسية أن الحكومة التونسية قدمت المساعدة للثوار الجزائريين لتهريب السلاح عبر حدودها، كما صرحت بأن السلطات التونسية قامت بجمع الكثير من الأسلحة التابعة للإقليم التونسي، من أجل مساعدة الثورة الجزائرية وهذا ما ساهم في زيادة وتيرة نشاط تهريب عمليات تهريب السلاح من تونس إلى الجزائر[107].

ويذكر عمار بن عودة في شهادته أن كل الولايات الداخلية تزودت بالأسلحة من تونس، ولها ممثل عنها في الهيئة المشرفة، وأن المجاهدين المكلفين بجلب قوافل السلاح من الحدود التونسية-الجزائرية هم المجاهدين العاملين في كتائب وفيالق ووحدات جيش التحرير الوطني، هؤلاء ممنوع عليهم التجول داخل القرى والمدن التونسية إلا برخصة يمنحها لهم جيش التحرير الوطني[108].

الخاتمة

في الأخير يمكن القول أن الحدود التونسية الغربية شكلت موقعا استراتيجيا بالنسبة للثورة التحريرية الجزائرية فكانت البوابة الخارجية لتزويد الولايات الداخلية بالسلاح ودخول عشرات القوافل عبرها محملين بالمؤونة والذخيرة وما زاد أهمية هذه الحدود هو دعم الشعب التونسي والحكومة التونسية للمجاهدين الجزائريين ودعمهم لتمرير السلاح على الرغم من الاستراتيجية الفرنسية المسلطة على هذه المنطقة الجغرافية المشتركة بين تونس والجزائر.

ونظرا لأهميتها زادت فرنسا الضغط عليها خاصة بعد استقلال تونس، حيث اشترطت على الحكومة التونسية ببقاء الجيش الفرنسي على الحدود التونسية الجزائرية لمراقبة المجاهدين الجزائريين وذلك بما يسمى بحق الدفاع عن الحدود زيادة على ذلك أصدرت قرار حق التتبع أو الملاحقة سنة 1957 بهدف ملاحقة الثوار الجزائريين الفارين إلى الحدود التونسية، وبناء خطي شال وموريس لمنع أي تمرير أو تهريب للسلاح. وإنشاء المنطقة المحرمة، وهذا ما جعل قادة الثورة التحريرية يعانون كثيرا خاصة من نقص السلاح.

غير أن استراتيجية جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في مواجهة هذه المخططات استمر قادة الثورة في استغلال الحدود التونسية رغم المصاعب الكبيرة والشاقة إلى غاية نيل الاستقلال.

الهوامش:

[1] طرح المكتب السياسي لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 مشكلة التسليح من أجل إيجاد حل لهذه المسألة التي أثقلت كاهل الجناح العسكري للحزب، فاتفقوا في الأخير على حل وذلك عن طريق البحث عن السلاح لدى الأحزاب والحركات المعادية والمناهضة للاستعمار، وعند الحكومات والبلدان العربية المدعمة للقضية الجزائرية. أنظر: محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص49.

[2] نفسه، ص49.

[3] Abdelmadjid Bouzbid, **La Logistique durant la guerre de libération nationale**, deuxième édition, Editions du C.N.R sur M.N.R, Alger 2006, p15.

[4] من نوع "ستاتي-موزير- بريطا- رشاشات من نوع PM40- مسدسات، وكان ثمن السلاح يختلف من منطقة إلى أخرى مثلا كان السلاح الذي يشترى من ليبيا قيمته حوالي 15 ألف فرنك قديم ويباع في مناطق الحدود بين 20 و25 ألف فرنك قديم ويصل سعره إلى الضعف أو يزيد في مناطق الشمال. أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي حول قوافل نقل

الأسلحة للولايات، المنبثق عن الندوة الولائية المنعقدة بسوق أهراس يوم 4-6-1998، ص1. أنظر كذلك: مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، طبعة وزارة المجاهدين، 2009، ص184.

[5] تحتل ليبيا موقعا استراتيجيا بالنسبة للوطن العربي، فهي همزة وصل بين المشرق العربي ومغربه، ساهمت ليبيا بشكل في دعم الثورة الجزائرية، حيث كانت الأسلحة التي جلبت من ليبيا تنقل بواسطة الجمال والبغال وتخزينها في مخابئ ومخازن أعدت من قبل في غدامس، وعين أم الناس. أنظر: محمد ودوع، **مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص186.

[6] Mohamed Boudiaf , **la Préparation du Premier Novembre1954**, Dar el nomane, Alger, p79.

[7] إضافة إلى مخلفات جيوش الاحتلال الألماني والإيطالي في المنطقة، وجدت كذلك أسلحة من مخلفات الجيوش الإنجليزية والأمريكية، التي احتلت بعض المناطق التونسية أبرزها توزر ونفطة. أنظر: شهادة عبد القادر العمودي، **دور حول قوافل السلاح خلال الثورة التحريرية**، تسجيل مصلحة السمعي البصري، 1998-2002، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، شريط سمعي بصري.

[8] تحصلت تونس على عدد كبير من الأسلحة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، حيث أكدت السلطات الفرنسية أنها قامت بحجز ما بين سنوات 1934-1945 ما يقارب 80000 بندقية حربية و3000 بندقية آلية. وفي سنة 1947 قامت بمصادرة 5 بنادق إيطالية " ستاتي و10.000 رصاصة" في جنوب تونس بالضبط في منطقة قريبة من واد سوف وتقرت. أنظر: يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962**، دار الهومة، الجزائر، 2013، ص 30. أنظر كذلك: مراد صديقي، **الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية**، ترجمة: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص27.

[9] Abdelmadjid Bouzbid, op. cit, p 30.

[10] مدينة صغيرة بتونس، بها ميناء يطل على البحر الأبيض المتوسط، أقيمت بها قاعدة عسكرية فرنسية، من أجل مراقبة الثورة الجزائرية والقضاء عليها مما تسبب في حدوث صراع سياسي بين فرنسا وتونس بسبب عدم جلاء قواتها من بنزرت. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د. س. ن)، ص 566.

[11] قامت القوات الفرنسية المكلفة بمصالح العتاد الفرنسي بحجز عدد كبير من الأسلحة التي هربت إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية الجزائرية التونسية حيث قامت بحجز ما يقارب عن 88000 ألف بندقية حتى الفاتح شهر أكتوبر 1947، 4776 بندقية حربية خلال النصف الثاني من سنة 1947 3589 خلال الثلاثي الأول من سنة 1948. أنظر: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص33.

[12] Jacques doxer , **S.O.S. Algérie**, Editions aux carrefours du monde, Paris, p70.

[13] يقع إقليم الأوراس حسب تعريف المؤرخ عبد الحميد زوزو، على رأس جبل قمة مرتفعة في جبل رأس السردون والمعروفة أيضا باسم إيغيل أوراس الواقعة جنوب غربي خنشلة، ثم تطور الحيز الجغرافي مع مرور الزمن ليشمل الكتلة الجبلية الواسعة الممتدة من المنخفض المؤدي من باتنة إلى بسكرة وخنشلة. ولتحديد موقعها بالضبط فهي تقع داخل مساحة خماسية الأضلاع يحدها شمالا خط منحني يمر من شريعة شمالا، ومن الشمال الغربي الخط الرابط بين شريعة ومدوكال، ومن الجنوب الخط الرابط بين بسكرة والوطاية ونقرين. للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو، **الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)**، ج1، مج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص14-18.

[14] يقع إقليم منطقة وادي سوف جنوب شرق الجزائر، يحدها شمالا بلاد الزاب" بسكرة والزرائب" ويمتد حتى جبال الأوراس والنمامشة، إلى منطقة نقرين، ومن الشرق تحدها المناطق الحدودية التونسية وهي: نفطة، نفزاوة، مروارا، بير رومان حتى غدامس، ومن الغرب وادي ريغ تقرت وتماسين وورقلة. للمزيد أنظر: علي عنابزية، **مجتمع وادي سوف من**

الاحتلال إلى بداية الثورة 1882-1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009، ص13.

[15] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص ص182-183.

[16] وصلت إلى وادي سوف العديد من قوافل السلاح من المناطق الجنوبية التونسية قبل اندلاع الثورة التحريرية نذكر البعض منها وهي:

– قافلة أحمد التيجاني سنة 1947 احتوت على اثنتا عشرة قطعة سلاح جلبها من ناحية المارث والعرام في جنوب تونس وتم تخزينها بناحية سيدي سليمان شرق بلدة البياضة الواقعة في وادي سوف.

– قافلة محمد بالحاج سنة 1948 دخلت على ثلاثة أفواج من منطقة المرازيق، والقبلي تضم من أربعة إلى سبعة جمال يحمل الجمل الواحد حوالي خمسين قطعة سلاح.

– وقوافل أخرى جلبها لخضر بن عمر وأشرف عليها بالحاج ميهي، تم تهريبها مابين سنوات سنة 1947-1948 من المناطق التالية: بوقداش، أم الدنين، حامة، قابس، احتوت هذه القافلة على ثلاثة جمال كل جمل يحمل خمسة عشرة إلى عشرين15-20 قطعة سلاح. أنظر: نور الدين ميمي، **عمليات نقل السلاح عبر منطقة وادي سوف مابين 1947-1957 وردود الفعل الفرنسية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2012، ص76.

[17] يذكر عبد القادر عمودي أن المنظمة الخاصة أمرته هو وجماعته وهم: " محمد بالحاج، و بن موسى" بنقل السلاح من وادي سوف إلى الأوراس حيث طلبوا منه إيصاله إلى ابن عم محمد عصامي في منطقة المسماة بزريبة حامد، عن طريق الجمال، ثم جاء الأمر من المنظمة، وكلف مصطفى بن بولعيد ومناضلان آخران من أقربائه هما سي مدور وسي محمد، نقل السلاح من زيربة حامد إلى الأوراس، حيث حملوا السلاح على البغال وخزنوه في الأوراس، بقرية الحجاج بأريس، وهو السلاح الذي استعمل في ليلة أول نوفمبر 1954 والذي قدر بـ: مائة 100 أو مائة وعشرون 120 قطعة سلاح وبعض من المتفجرات من نو Détonateurs . وهناك من صرح بأنها 300 إلى 350 قطعة، أما بن بلة فقد ذكر أن الكميات التي كانت مخزنة في قرية الحجاج وصلت إلى 700 قطعة. أنظر: شهادة عبد القادر عمودي، المصدر السابق. شريط سمعي بصري، أنظر كذلك: محمد لحسن زغيدي ومعراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954**، دار الهدى، عين مليلة، 2012، ص74.

[18] Mohamed Boudiaf, op cit, p79.

[19] Abdelmadjid Bouzbid, op.cit, p 82 .

[20] عبد القادر العمودي، أحد أعضاء مجموعة 22 ولد في قسنطينة، كان أحد ممثلي الجنوب القسنطيني في اجتماع مجموعة 22، لم يشارك في عمليات أول نوفمبر 1954. أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص246.

[21] توزر مدينة تونسية على ضفة شط الجريد الشمالية، بولاية قفصه، بها واحة نخيل مشهورة، بلغ عدد سكانها حوالي خمسة عشرة 15.00 ألف نسمة. أنظر: **المنجد في اللغة والإعلام**، دار المشرق بيروت، 1986، ص183.

[22] شهادة عبد القادر عمودي، المصدر السابق، شريط سمعي بصري.

[23] Abdelmadjid Bouzbid, op.cit, p 30.

[24] يقصد بالقاعدة الخلفية لأي ثورة هي: المصدر الذي يزودها ويمدها بالسلاح والمؤونة من الخارج أي خارج أراضيها أو ما يعرف اليوم بمصطلح الدعم اللوجيستيكي، أما القاعدة الخلفية في الجهة الشرقية فهي البلدان المقابلة للجزائر من المشرق التي تمدها بالدعم، كما أنها ضرورية لإعطاء نفس لمعركة ستدوم سنوات. وهي تمكنها من ضمان تكوين إطاراتها وإنشاء

شبكات الربط والاتصال، ومن حماية أجهزة قيادتها، وإقامة شبكات لجلب احتياطها من الذخيرة، وتهيئة مراكز إجلاء الجرحى والمرضى، ومن تنصيب البعض من هياكلها الإدارية والتقنية وخلال حرب التحرير كانت المناطق المحرمة موجودة على أربعة مستويات، الأولى موجودة على مستوى الفردي، والثانية على المستوى القطاعي، والثالثة على المستوى الولائي، أما الرابعة فكانت موجودة على المستوى الوطني.... أنظر: محمد بالقاسم وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية-الجهة الشرقية-1954-1962**، منشورات م. و. ب.ح. ث. ن 1954، 2007، ص09. أنظر كذلك:

Abderrezak Bouhara, **Les Viviers de la Libération**, Ed Casbah, Alger, 2001, p184.

[25] Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre**, Office des Publication Universitaires, Alger, 2007, p320.

[26] القصرين مدينة تونسية بلغ عدد سكانها حوالي 15.000نسمة، بها أثار رومانية، وأثار بيزنطية، اشتهرت بزراعة الزيتون، واللوز، أنظر: **المنجد في اللغة والإعلام**، المرجع السابق، ص439.

[27] قفصة مدينة بالبلاد التونسية تقع في الجنوب الغربي على بعد 360 كيلو متر من مدينة تونس، وعلى 200 كيلو متر من القيروان وعلى 100 كيلومتر من قابس أهم ما يوجد داخل أراضيها من ثروات مناجم الفسفاط بالمضلية والمتلوي الرديف، وأم العرائس، أنظر: وزارة الثقافة، **دائرة المعارف التونسية**، الكراس 4، 1994، ص 122.

[28] الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية**، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص173.

[29] تقع مدنين في الجنوب تونس، مدينة أثرية بها قصور قديمة، اشتهرت بصناعة السجاد، بلغ عدد سكانها حوالي 10.000 نسمة. أنظر: **المنجد في اللغة والأعلام**، المرجع السابق، ص526.

[30] قابس مدينة تونسية، تقع على البحر وتطل على خليج سيرتا الصغير وهي عاصمة الجنوب الشرقي لتونس، سميت باب إفريقية لكونها نقطة وصل بين المشرق والمغرب، ونقطة الوصل بين الجنوب والشمال التونسي، وهي مدينة البحر والصحراء، ومركز لقوافل الحج والتجارة، كما كانت في يوم من الأيام العاصمة الثانية لإفريقية بعد القيروان...أنظر: إلهام حسين دحروج، **مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية**، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، 2000، ص1. أنظر كذلك: محمد المرزوقي، قابس جنة الدنيا، مكتبة المثنى، بغداد، 1962، ص6.

[31] شهادة عبد المجيد بوصبيع في الملتقى الوطني حول قوافل التسليح في الثورة التحريرية، نقلا عن: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص173.

[32] شهدت الحدود الشرقية الجزائرية التونسية تطورات كبيرة في عملية تهريب السلاح إلى الجزائر، فقد ذكر الأستاذ يوسف مناصرية مستندا على وثائق الأرشيف الفرنسي أن نشاط الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية يعود إلى الحرب العالمية الثانية، كما أكد أن السلطات الفرنسية قامت بالعديد من عمليات الحجز مع مطلع سنة 1946، حيث قامت بحجز 14 بندقية حربية وبندقية واحدة رشاش بمنطقة بئر العاتر الجزائرية، كما حجزت بمدينة فريانة التونسية 7 بنادق حربية. أنظر: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 29.

[33] اهتم القادة الأوائل للثورة برسم معالم أهم نقاط لعبور الأسلحة عبر الحدود البرية في المناطق الحدودية الأولى والثانية وذلك من خلال الجهود الرائدة التي قام بها كل من مصطفى بن بولعيد وشيحاني بشير، وعباس لغرور وعبد الحي في المنطقة الأولى وعمارة بوقلاز، ومحمد الهادي عرعار، وعمار بن عودة وباجي مختار، وعبد الرشيد يوس في المنطقة الثانية. أنظر: الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح**...، المرجع السابق، ص290.

[34] المتحف الوطني للمجاهد، الملتقى الوطني الأول حول دور الولايات الحدودية أثناء الثورة التحريرية، وزارة المجاهدين، ص03.

[35] بوبكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، ص187.

[36] تقع مدينة خنشلة في الشمال الشرقي للجزائر، محاذية لجبال الاوراس، يحدها من الشمال أم البواقي، ومن الشرق تبسة ومن الجنوب الشرقي بسكرة، والجنوب مدينة الوادي، تعرضت لاحتلال الوندالي والبيزنطي، وللاحتلال الفرنسي الذي توسع بها منذ سنة 1874، اتخذت أثناء الثورة التحررية كولاية ثانية للأوراس أما مقر قيادتها كانت بلدية سارا الحالية. أنظر: عاشور شرفي، **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي**، دار القصبة للنشر، منشورات، ANEP، 2009، ص ص672-673.

[37] سميت في العهد النوميدي "طغاست" وكانت ضمن إقليم نوميديا الشرقية، وفي العهد الروماني أصبحت من البروقنصلية "البلاد التونسية حاليا أهم مدنها الرومانية هي: مدينة خميسة، مدينة مادور، ... " تموقعت " سوق أهراس" على الطريق الرابط بين هيبون " عنابة" وقرطاج، أما حاليا فهي تقع بالشمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب صدراته وتبسة ومن الغرب عنابة وقالمة ومن الشرق الحدود التونسية عرفت أثناء الثورة الجزائرية في نهاية 1956 باسم القاعدة الشرقية. أنظر: ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس نموذجا (1843-1900)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ والآثار،2010، ص ص14-17. أنظر كذلك: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة القاعدة الشرقية سوق أهراس يومي 14-15-1986، ص ص 2-3.

[38] سامية خامس، **النشاط الثوري ومسألة الحدود الجزائرية-التونسية في المناورات الديغولية –البورقيبية 1954-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر تخصص ضفتي البحر الأبيض المتوسط بأوروبا-المغرب، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2013، ص76.

[39] تقع عنابة في أقصى الشرق الجزائري يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، يحدها شرقا ولاية الطارف، غربا ولاية سكيكدة، وجنوبا ولاية قالمة تعرضت للاحتلال الفرنسي الذي توسع بها سنة 1832 حيث استطاع الجيش الفرنسي من بسط نفوذه بعد مقاومة شديدة دامت شهرين... أنظر: عاشور شرفي، **معلمة الجزائر**...، المرجع السابق، ص ص1069-1071.

[40] تقع منطقة قالمة في الركن الشمالي من القطر الجزائري، وهي تعد نقطة التقاء بين ولايتي عنابة وسكيكدة من الشمال والشمال الغربي، وولايتي أم البواقي وتبسة من الجنوب والجنوب الشرقي، أنظر: السبتي بن شعبان، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة1919-1954**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص2.

[41]Abdelmadjid Bouzbid, op. cit, p32.

[42] نادية برجوح، **التسليح والتموين في الولاية السادسة التاريخية خلال الثورة التحريرية الجزائرية(1956-1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2012، ص93.

[43] Mohamed Teguia, op. cit p32.

[44] تكون الانطلاقة في عملية تهريب السلاح عموما من منطقة بن غردان مرورا بالجنوب الغربي لنفطة أو عبر الحدود الساحلية عبر جرجيس وجربة، حيث كان يتم ليلا عبر قوافل صغيرة مكونة من 7 إلى 8 أشخاص أو من 2 إلى 3 جمال وكانت قرية الحامة من أهم مراكز تهريب السلاح ونقطة تجميعه لتوزيعه، أنظر: بوقريوة لمياء، **العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962**، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2006، ص150.

[45] محمد عباس، **الثورة الجزائرية**، ج1، الأعمال الكاملة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص361. أنظر كذلك: الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجيستيكي** ...، المرجع السابق، ص203.

[46] ولد سنة 1931 بعنابة كان عضو في حزب الشعب الجزائري، وحركة الانتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1947، التحق بالثورة التحريرية سنة 1954، كلف بإمداد جيش التحرير الوطني انطلاقا من بنغازي ليبيا سنة 1957، ثم عين مسؤولا لمركز التسليح والتموين بالقطر التونسي سنة 1958، وفي سنة 1960 أصبح مسؤولا عن التموين العام بمدرية الإمداد الشرقية. أنظر: Abdelmadjid Bouzbid op. cit, p 305

[47]Ibid, p49.

[48] ولد محمد صديقي في مدينة معسكر سنة 1935 عرف باسم مراد صديقي أثناء الثورة التحريرية، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني، عند امتداد الثورة التحريرية إلى الغرب، وشارك في عمليات عسكرية في المدينة، تولى مسؤولية إدارة الاتصالات الخاصة " الشبكة السرية" في الجهة الغربية التي كان مهمتها تهريب السلاح للثوار الجزائريين عبر الحدود، اعتقل في اسبانيا مع بعض أعضاء الشبكة السرية في أخر محاولة لتهريب السلاح وكان ذلك إثر وقف إطلاق النار خلال شهر مارس 1962، وتم الإفراج عليه. أنظر: مراد صديقي، المرجع السابق ص102.

[49] جزيرة تونسية في جزيرة قابس، بولاية مدنين، ميزتها الآثار الفينيقية، اشتهرت كذلك بالانتصارات التي حققها بقربها على باشا على الأسطول الاسباني سنة 1520. أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع السابق، ص199.

[50] مراد صديقي، المصدر السابق، ص49.

[51] بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص164.

[52] للتفصيل أكثر حول كميات الأسلحة التي تم إنزالها من اليخت الحظ السعيد قود هوب أنظر: فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص ص 111-115. أنظر كذلك: عمار السوفي، **عواصف الاستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي جذور وتداعيات من ثامر إلى الشرايطي**، مطبعة الرشيد، 2006، ص181.

[53] طاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح**...، المرجع السابق، ص238.

[54] كانت الأسلحة التي تدخل إلى الجزائر توزع للولاية الثانية والثالثة مخبأة في الحدود التونسية في غار الدماء في ثكنة عسكرية تسلمها التونسيون بعد استقلالهم من الاستعمار الفرنسي وضعت في هذا حتى بأيدي مجاهدين الولاية الثانية لكي يحملونها ويوزعونها على باقي الولايات. أنظر: الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج1، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008، ص282.

[55] مدينة تونسية تابعة لمحافظة جندوبة تقع على الحدود الجزائرية، كانت تستخدم كمركز لقيادة جيش وجبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير مابين 1958-1962. أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة**. المرجع السابق، ص248.

[56] تقع القيروان وسط البلاد التونسية تبعد عن مدينة تونس مسافة 156 كيلو ميترا، ومسافة 57 كيلوا مترا عن مدينة سوسة وتقع على ارتفاع 60 مترا فوق سطح البحر، ينسب تأسيسها إلى القائد عقبة بن نافع الفهري، عاصمة الاغالبة، ثم الفاطميين، ومن أهم أثارها مسجد عقبة بن نافع. أنظر: **دائرة المعارف التونسية**، الكراس 4، المرجع السابق، ص ص137، 140.

[57] مدينة تونسية، تقع الكاف بمنطقة التل العالي على مسافة حوالي ثلاثين كيلومترا من الحدود الجزائرية، وعلى ارتفاع يتراوح بين 700 و850 مترا احتلتها فرنسا يوم 26 فيفري 1881 بعد انتصاب الحماية على تونس. أنظر: المرجع نفسه. ص ص163،168.

[58] Abdelmadjid Bouzbid, op. cit, p51.

[59] الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح**...، المرجع السابق، ص310.

[60] مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص146.

[61] حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 125.

[62] عميرة علية الصغير، **جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس**، أعمال الملتقى الدولي نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي الجزائر 4/3/2/جويلية 2005، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة منقحة، 2010، ص ص184-185.

[63] ولد بقفصة سنة 1916 درس بالمدرسة الصادقية وانخرط في صفوف الحزب الدستوري سنة 1937، سافر إلى الجزائر لمواصلة دراسته والتحصل على شهادة البكالوريا، تقلد العديد من المناصب أهمها عندما كلفه الرئيس التونسي بورقيبة بالشؤون الجزائرية والتنسيق بين السلطة التونسية وقادة جيش وجهة التحرير الوطني فيما يتعلق بتزويد جيش التحرير بالسلاح والعتاد واستقبال اللاجئين الجزائريين. أنظر: حبيب حسن لولب، **التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة شهادة الدكتوراه التخصص الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007، ص611.

[64] ولد الطيب مهيري بالمرسى بتونس، تلقى تعليمه بالمدرسة الصادقية، ثم سافر إلى فرنسا لإتمام دراساته العليا، والتي نال منها إجازة في الحقوق من جامعة باريس، تعرض للسجن مرتين سنة 1952، كلف بإدارة الحزب الدستوري التونسي الحر من أوت 1954 إلى أفريل 1956 ثم أسندت إليه كتابة دولة للداخلية بالإضافة إلى عضويته في مجلس الأمة، توفي يوم 30 جوان 1965. أنظر: المرجع نفسه، ص ص 609-610.

[65] تكاثفت الاتصالات بين القادة التونسيين والجزائريين بعد نهاية الصراع اليوسفي البورقيبي واستعادة بورقيبة تدريجيا السيطرة على الأوضاع، حيث بدأ التنسيق والعمل لإيجاد حلول تسهيل مهام القادة الجزائريين المكلفين بعملية التسليح. أنظر: عمار بن سلطان وآخرون، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص61.

[66] شهادة عبد الجليل مهيري، **الدعم التونسي للجيش الجزائري**، تسجيلات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، رقم التسجيل 218، تونس الكبرى 22 نوفمبر 2001.

[67] ولد محمد غزو الملقب ببشير القاضي يوم 27 جويلية 1927 بشرفة بهلول ضواحي عزازقة ببلاد القبائل، التحق بصفوف حزب الشعب سنة 1944 وبعدها التحق بجامع الزيتونة بتونس سنة 1947، ناضل في لجنة تحرير المغرب العربي وآمن بفكرة الكفاح المغاربي المشترك وتحرر بلدان الشمال الإفريقي. أنظر: شهادة بشير القاضي، **المناضلون المغاربة بالقاهرة والكفاح المسلح بالجزائر، جيش التحرير المغاربي 1948-1955**، أعمال ملتقى مؤسسة بوضياف الجزائر 11-12 ماي 2001، ص542.

[68] المصدر نفسه، ص 176.

[69] نفسه، ص ص176-177.

[70] بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص156.

[71] ولد أحمد توفيق بن محمد بن أحمد المدني يوم 16 جوان 1899 تلقى تعليمه الابتدائي بالمدرسة القرآنية الأهلية. وفي سنة 1913 التحق بجامع الزيتونة الجامع الأعظم، كان كثير النشاط في المجال الفكري والثقافي فقد كان يراسل جريدة الفاروق منذ سنة 1914، حرر مقالات أسبوعية بها وهو في السادسة عشرة من عمره، بلغت خمسة مقالات وهي تعتبر باكورة الجهاد الاجتماعي والسياسي، كما كتب وحرر في العديد من الصحف التونسية مثال على ذلك: جريدة الأمة التونسية، والاتحاد، والعصر الجديد، والوزير، وإفريقيا، تولى كذلك رئاسة التحرير في جريدة الزهرة اليومية منذ سنة 1924 كما له مقالات في جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين، تقلد كذلك مسؤولية أمين عام جمعية العلماء المسلمين، وبعد اندلاع الثورة التحريرية. تلقى دعوة من جهة التحرير الوطني سنة 1956 للالتحاق بوفدها الخارجي العامل بالقاهرة، كما أسندت له وزارة الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. توفي أحمد توفيق المدني تاركا وراءه العديد من المؤلفات الفكرية أهمها: كتاب الجزائر، هذه الجزائر، مذكرات حياة كفاح... أنظر: عبد القادر

خليفي، **أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية 1899-1983**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 48 وما بعدها.

[72] حضره كل من محمد خيضر، الأمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، أحمد بودع، دكتور فرنسيس، العباس بن الشيخ الحسين. أنظر: أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية**، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص206-207.

[73] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح** ...، ج3، المصدر السابق، ص ص206-207.

[74] ولد بالإسكندرية 1921 حاصل على بكالوريوس الهندسة برتبة الشرف وفي سنة 1950 قام بدعوته الأمير إدريس إلى ليبيا وعينه وزيرا للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة، ومنذ ذلك الوقت وهو يتقلد المناصب العليا في دولة ليبيا الجديدة، خلال توليه وزارة الأشغال العامة والمواصلات قام بدعم الثورة الجزائرية من خلال تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر، وإيواء القياديين الجزائريين في طرابلس، كما قام بمطالبة فرنسا بإيجاد حل للقضية الجزائرية، كما كان له موقف عظيم ضد حكومة عدنان مندريس رئيس الحكومة التركية، بسبب موقفه السلبي اتجاه الثورة التحريرية، فقد قام بإقناع حكومة تركيا بدعم الثورة التحريرية بالسلاح. أنظر: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص ص 560-562. أنظر كذلك: أحمد توفيق المدني، **الجهاد الجزائري في الخارج**، المجلة التاريخية المغربية، م. م. ت. ب. ع. م العدد 6، تونس، 1976، ص ص 35-36.

[75] ولد عبد الله بلهوشات بمنطقة سدراته سنة 1923 انخرط في الجيش الفرنسي سنة 1945 برتبة صف ضابط، سرح منه سنة1953، التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1957 بصفة عضو من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبعدها بسنة أي سنة 1958 اعتقل بتهمة الانقلاب على ح.م.ج.ج، حكم عليه بعامين حبس في تونس، وفي سنة 1960 صدر في حقه عفو، بعدها عين قائدا للمنطقة الصحراوية الجنوبية وذلك في أكتوبر 1962. أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية**...، المرجع السابق، ص 62.

[76] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص61.

[77] بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص160.

[78] ISHMN, Bobine N° S.523, carton 2H 398, **Trafic d'armes.**

[79] ISHMN, Bobine N° S.504, carton 2H311, **Renseignements politiques No 16 du Mois de juin 1956 du commandement civils**.

[80] ISHMN, Bobine N° S.523, carton 2H398, **Interception du trafic d'armes à la frontière Algèro- tunisienne.**

[81] ISHMN, Bobine N° S.523, carton 2H398, **Trafic d'armes à la frontière et de personnels vers l'Algérie**.

[82] ISHMN, Bobine N° S.504, carton 2H311, **Rapport 6** /janvier /1957, pp211-217.

[83] Ibid.

[84] Ibid.

[85] ISHMN, Bobine N° S.504, carton 2H311, **Rapport 6** /janvier /1957, op. cit, pp211-217.

[86] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح...، ج3، المصدر السابق، ص 221.

[87] الوفد التونسي هو: صادق مقدم، والأستاذ الطيب سليم. أما الوفد الجزائري هو: أحمد توفيق المدني والأمين دباغين. أنظر: المصدر نفسه، ص419.

[88] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح...، ج3، المصدر السابق، ص ص420-421.

[89] ISHMN, Bobine N° S.504, carton 2H311, **Rapport** 2/ Avril /1957, pp 222-228.

[90] ISHMN, Bobine N° S.506, carton 2H313, Dossier N° 01, **Bulletin de renseignement** 4/3/1957.

[91] محمد حربي، المرجع السابق، ص219.

[92] بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص158.

[93] مناضل ليبي خدم الثورة الجزائرية حيث قدم شاحنته لنقل السلاح من ليبيا إلى الجزائر، لنقل دفعة السلاح في الفاتح نوفمبر من سنة 1956. أنظر: محمد عباس، **ثوار عظماء**، ج7، الأعمال الكاملة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص717.

[94] استمر تواجد القوات الفرنسية في بعض المناطق التونسية خاصة في المناطق الحدودية الجزائرية ومن بين أهم هذه القواعد العسكرية هي القاعدة التي غطت المنطقة الحدودية من شوشة الحدود التونسية الليبية إلى الحدود الجزائرية. ففي منطقة شوشة كان هناك مركز عسكري للمراقبة، وفي بن قردان كانت هناك ثكنة، وقاعدة جوية بقابس، وكانت مهمتهم هي مراقبة الحدود وقوافل السلاح التي تعبر عبر الحدود الليبية التونسية. أنظر: المرجع نفسه.

[95] شهادة عمار بن عودة، توثيق وشهادات حية عن دور قوافل جيش التحرير الوطني في تموين الثورة بالسلاح عبر ولاية قالمة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي قالمة، ص30.

[96] محمد عباس، **ثوار عظماء**، ج7، المرجع السابق، ص717.

[97] شهادة عمار بن عودة، المرجع السابق، ص30.

[98] محمد عباس، **ثوار عظماء**، ج7، المرجع السابق، ص717.

[99] يتم تهريب السلاح غالبا عن طريق الجمال والبغال وكذلك عن طريق سيارات خاصة بجيش التحرير الوطني وأحيانا عن طريق سيارات جيش التحرير التونسي أو الحرس الوطني التونسي، متجهة في البداية وبصورة مؤقتة إلى ثكنة "فرجمول" بتونس ثم توجه إلى المعسكرات المتواجدة على الحدود التونسية المخصصة لجيش التحرير الوطني، ثم يتم نقلها إلى الداخل بمساعدة الجيش الوطني التونسي والحرس الوطني التونسي. أنظر: بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص158.

[100] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص64.

[101] انتهجت الحكومة التونسية قبل سنة 1960 سياسة ضغط كبير على نشاط جيش التحرير الوطني الجزائري. واستنادا عن الأستاذ محمد حربي حول ما كتبه عن هذا الموضوع، فقد أكد أن السلطات التونسية قامت بفرض رقابة على جيش التحرير الوطني الجزائري، حيث أوقفت مرور الأسلحة جوان 1958، كما قامت باحتجاز 5070 بندقية، و2037 بندقية رشاشة و2037 مسدسا رشاشا، و20 بازوكا، و75 رشاشا، و30 مدفع هاون81 و10 ملاين خرطوشة، كما كررت نفس العملية على مرحلتين ففي المرحلة الأولى كانت في ديسمبر 1958 والمرحلة الثانية كانت في جوان 1959، كما اشترطت على جيش التحرير الوطني على الإعلان عن مستودعات الأسلحة، والمعسكرات وعدد أفرادها. وهنا أكد الأستاذ حربي أن جيش التحرير الوطني الجزائري لبى شروط السلطات التونسية، كما أشار أن سياسة الضغط التي مارستها الحكومة التونسية لم تقتصر على جيش التحرير فحسب، فقد اشترطت الإبلاغ عن أسماء كل المسؤولين السياسيين. أنظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص178.

[102] بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص 173.

[103] المرجع نفسه، ص ص157-159.

[104] محمد حربي، المرجع السابق، ص219.

[105] المرجع نفسه، ص221.

[106] عميرة علية الصغير، **اليوسفيين وتحرر المغرب العربي**، المغاربية للطباعة والإشهار، 2007، ص242.

[107] الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح**...، المرجع السابق، ص297.

[108] شهادة عمار بن عودة، المرجع السابق، ص32.